CC BY

التفاوت التنموي بين الشرق والغرب

دراسة اجتماعيَّة تحليليَّة

خليل إبراهيم الجبوريّ * وحارث حازم أَيوب**

تأريخ التقديم: 2022/8/14 تأريخ القبول: 2022/9/24

المستخلص:

إنَّ تجارب التنمية تختلف حول العالم بين الشرق والغرب من نواحي متعددة بسبب تأثير الظروف المحيطة بكل دولة وما يتبعها من متغيرات اجتماعية واقتصادية، مِمَّا جعل بعض الدول ولا سيَّما النامية منها تعاني من قصور في تجاربها التنموية؛ لذلك يتوجب على بلدان الغرب مساعدة هذه الدول من أَجل تجاوز العقبات والتحديات التي تواجها بدعم تجاربها بخبرات عالمية حتَّى يتسنى لها أَن تقدِّم خدماتها بمختلف القطاعات لسكان ذلك المجتمع.

وقد ركَّز بحثنا هذا على دراسة التفاوت التنموي بين الشرق والغرب بمباحث ركَّز المبحث الأَوَّل منها على ذكر بعض التجارب في الشرق والغرب لمعرفة التفاوت التنموي الحاصل بينهم، في حين جاء المبحث الثاني للوقوف على التحديات التي أَدَّت إِلى ذلك سواء كانت نابعة من البيئة العالمية أَم على مستوى دول الشرق، فضلًا عن تناول المبحث الثالث للأَعمدة الاستراتيجية الَّتي كان لها دور في تعزيز التعاون بين الدول لنستطيع الوصول إِلى تقليل التفاوت التنموي بين دول الشرق والغرب بالتركيز على تقليل الفوارق الاجتماعيَّة في ميادين التنمية الاجتماعية، والقيام بإِصلاحات اقتصادية لرفع المستوى المعاشي للدول النامية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التفاوت التنموي، تحديات التنمية.

* طالب ماجستير/قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل.

** أُستاذ/ قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل.

اولا : تحديد موضوع الدراسة:

إنَّ التنمية عملية تحصل في أَغلب المجتمعات بسبب تأثير عملية التغير الاجتماعي وما يلاحظ في الحياة للمجتمع العالمي حصول عملية سبق تنموي بين دول العالم، وهذا ما تعكسه تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن المنظمة العالمية للأُمم المتَّحدة؛ إذ صنفت الدول إلى دول عالية التنمية ودول متوسطة التنمية، ودول منخفضة التنمية، وهذا ما أَثار لدى الباحثين فكرة دراسة التفاوت التنموي لمعرفة الأَسباب التي جعلت دول التنمية فيها عالية بينما هناك دول كانت تنميتها متوسطة في حين جاءت دول أُخرى بمستويات تنمية منخفضة؛ لذا فإنَّ بحثنا هذا سيحاول الإِجابة على تساؤل مؤدّاه: ماهي المبررات والأَسباب التي جعلت التنمية في دول تبلغ مستويات مرتفعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبماذا تتميز هذه الدول ولا سيَّما الغربية منها بهذا الأَمر في حين احتلت دول الشرق بمستويات تنمية متوسطة أَو متدنية.

ثانيا : أَهميَّة الدراسة:

يتناول البحث أَهميَّة الدراسة من جانبين:

1. الأَهميَّة النظرية : يمكن أن يشكل ما سيرد في هذا البحث إِضافة معرفية إِلى حقل من حقول علم الاجتماع أَلا وهو حقل علم اجتماع التنمية .

2. الأَهميَّة الميدانية : ويمكن ان تشكل النتائج التي توصل إِليها البحث خطوط عمل لبعض الدوائر والمؤسسات التي تسهم في تقليل التفاوت التنموي .

ثالثا : أَهداف البحث.

يحاول البحث الوصول إِلى الأَهداف الآتية:

1.التعرف على تجارب ذات تنمية عالية .

2. التعرف على تجارب تنموية لدول عربية .

3. الوصول إِلى بُعد التحديات المشتركة للتنمية في الدول المتقدمة والدول النامية .

4. تحديد التحديات التي تواجه التنمية في بعض الدول النامية الَّتي تسهم في إِيجاد التعاون التنموي بين الدول النامية والدول المتقدمة .

رابعا : منهج البحث (المنهج الاستقرائي).

الاستقراء في البحث هو عملية تتبع الجزئيات من أَجل التوصل إِلى حكم كلي أَو الوصول إِلى ذلك عن طريق الملاحظة, أي: الانطلاق من الخاص إِلى العام وتتكون في العملية الاستدلالية التعليمات أَو القوانين أَو المبادئ وعلى ذلك فالجزء الاكبر من المعرفة البشرية له طابع استقرائي أَو تجريبي مادام يتألف من تعميمات تجريها عن تجربتنا الحسنة[1].

أي ان المنهج الاستقرائي هو حكم كلي لوجود ذلك الحكم عن الظاهرة في جزئيات ذلك الكل، اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء المشهور بالناقص ويرى بعض الباحثين ان الاستقراء وبحسب قواعد " فرنسيس بيكون " و " استيوارت ميل " هو البحث عن العلة من إِذ إِنَّه يحاول حصر علة ظاهرة ما في ظاهرة أُخرى معينة وكان ارسطو قد عد الاستقراء انتقالا من المعلول إِلى المجهول من الجزئي إِلى الكلي[2].

وقد وفر لنا المنهج الاستقرائي رؤية أَساسيَّة وضرورية للأحداث عن التفاوت التنموي بين الشرق والغرب وماهي المعوقات والتحديات التي تعيق التعاون بين الدول في مسالة التنمية، بدراسة الجزئيات تمهيدا للوصول إِلى أَبرز المعوقات الكبرى للتنمية العالمية ومن ثم ذكر أَبرز الاسس الاستراتيجية للتعاون بين الشرق والغرب.

المبحث الأَوَّل : نماذج من تجارب عالمية عن التفاوت التنموي

تختلف التجارب التنموية في بلدان الشرق في منطقة الشرق الأَوسط عن التجارب في الغرب في القارة الاوربية من نواح متعددة، ومن بينها القدرة في تحقيق الأَهداف الانمائية على صعيد الغايات والمؤشرات، والمعالجات التي تقوم بها الدول

(1) د . احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1978، ص213.

(2) د. مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1966، ص25 .

للنهوض بمجتمعاتها وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وسوف نتناول في هذا المبحث نوعين من التجارب في الشرق وتجربتين في الغرب .

المحور الأَوَّل : تجارب التنمية في الشرق:

أولا: تجربة العراق في التنمية:

إنّ العراق يتألف من (18) محافظة تقع ثلاث منها في حكومة إِقليم كردستان وتديره حكومة الإِقليم، ويتم تشاطر العائدات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية باربع اليات اساسية متبعة للعمل في تمويل المشاريع، وهي تحويلات برنامج التنمية الإِقليمي التي بدا العمل فيها منذ العام (2010)، ومخصصات ومستحقات البترو دولار الَّتي بدا العمل فيها منذ العام (2011)، ومخصصات الحكومات المحلية من الموازنة التي بدا فيها منذ عام (2004)، ومخصصات الدوائر غير المرتبطة بوزارة في المحافظات العراقية[1].

وتقوم وزارة التخطيط العراقية بتنسيق الجهود الوطنية من أَجل تحقيق أَهداف التنمية وخططها ومشاريعها، وتشكل لجان من المختصين في مجال التنمية بهدف وضع الاليات والمسارات الصحيحة لإدماج أَهداف وغايات التنمية في خطط التنمية، وتشكيل خلية لمتابعة أَهداف التنمية تتولى وضع السياسات التنموية والبرامج اللازمة، ولجنة وطنية لمتابعة ورصد تحقيق أَهداف التنمية ولجان فرعية في كل المحافظات، وتقدم الفرق المختصة بشأن التنمية تقارير حول التقدم المحرز من خطط التنمية بشأن الأَهداف المسؤولة عن رصدها ومتابعتها، وتُعدُّ وزارة التخطيط مع الجهات ذات العلاقة تقرير دوري شامل لكل الغايات والبرامج والأَهداف على المستوى الوطني ويرفع إِلى لجنة المتابعة التي تحدد نقاط القوة والضعف في مستوى الأَداء وتقترح برامج وسياسات لمعالجة الأخطاء والإخفاقات بالاستناد إِلى

(1) روبن ميلز و فاطمة الهاشمي ، دراسة تحليله عن اقاليمية الموارد في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ارض خصبة ومجتمعات هشة ، مركز بروكنيجز ، الدوحة ، 2018 ، ص20 .

المؤشرات المتاحة ومن ثم ترفع إلى رئاسة الوزراء حتى تتخذ الإجراءات اللازمة بشأن التنمية[1].

ويعد الجهاز المركزي للإحصاء الذي يرتبط بوزارة التخطيط هو السلطة الرئيسة المسؤولة عن جمع البيانات والاحصاءات ونشرها على المستوى الوطني، وكان موقع الجهاز هو المصدر الرئيس للحكومة للوصول إلى البيانات الأَوَّلية لكل مجالات الحياة في الدولة العراقية، ويتم عرض البيانات المتوفرة بطريقة غير سهلة الاستخدام، وتعدّ التقارير التي ينشرها الجهاز ذات فائدة لعملية التنمية والتخطيط في البلاد[2].

وإنّ استراتيجية التنمية الوطنية في العراق تعتمد على مسالة مهمة جدا في مسالة إعداد خطط التنمية وهي جمع البيانات والإحصائيات ومصداقيتها لأنّها تشكل الأساس لأي خطة يتم الاعتماد عليها، لذلك لابد من معالجة هذه المسالة المتعلقة بجمع البيانات، لأَنَّ البنك الدولي للنظام الإحصائي الوطني للعراق قد شدد على مسألة جمع الاحصاءات المتعلقة بالتنمية، باعتماد معايير للتقييم، ووجد بالتقييم الذي اعتمده ان العراق يتميز بوجود مستوى منخفض جدًا من القدرة الإحصائية في جمع البيانات وبدرجة (32،44) من اصل (100)، لأنّ البيانات التي يتم الاعتماد عليها تعتمد إلى حد كبير على التوقعات الغير دقيقة لعدم إجراء تعداد سكاني دقيق منذ عام (1989)[3].

ومنذ تشكيل أول حكومة عراقية في عام (2005) عملت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الأُمم المتحدة والجهات المانحة الدولية الأُخرى لوضع خطة تنمية وطنية تعد خريطة طريق شاملة للتصدي للعديد من التحديات في العراق التي تقف بوجه العمل التنموي، وتقدم هذه الاستراتيجيات والبرامج رسميا وتعتمد من مجلس

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية ، الدوحة ، الدورة التاسعة والعشرون ، 2016 ، ص13 .

(2) موقع الجهاز المركزي للإحصاء https://www.cosit.gov.iq/ar/.

(3) علي المولوي ، استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق ، استكشاف نقاط الضعف في تخطيط السياسات والاستثمار ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2019 ، ص9 .

الوزراء العراقي، وأنّ للعراق خمسة برامج وطنية للتنمية، إضافة إلى العديد من الاستراتيجيات الوطنية التي صممت لاستكمال خطط التنمية؛ لأَنَّ العراق يواجه العديد من التحديات التي تعيق التنمية والاصلاح ويجب أن تكون الأَوَّلويّة لمعالجة نقاط الضعف في قدرة الدولة على متابعة القرارات التنفيذية للنهوض بالواقع وتقديم اصلاحات جوهرية للدولة العراقية في جميع مؤسساتها[1].

ثانيًا: تجربة سنغافورة في التنمية :

لقد قفزت بعض التجارب التنموية في الشرق ويطلق عليها تجارب النمور الاسيوية الَّتي سارت بخطوات متسارعة في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما اهلها إلى ان تصبح نموذجا يحتذى به من طرف دول عديدة في الشرق والدول المتأخرة في التنمية، ولقد اركت سنغافورة منذ وقت مبكر ان التنمية في الجانب الاجتماعي ستكون مكملة للتنمية في الجانب الاقتصادي لكونه العنصر الاساس الذي تعتمد عليه التنمية والمرتكز الاساس في تقدم الدولة في المجال المحلي والعالمي، وقد عملت سنغافورة منذ البداية وبشكل متوازن في إيجاد معالجات للقضايا الاساسية في المجتمع دون ايثار جانب على حساب الجوانب الأُخرى ومن أَبرز القضايا هي معالجة الاسواق وحل مشاكل العمالة والسكن وقضية بناء الجيش، وفي بداية الامر كان الجانب الاقتصادي للتنمية له الأَوَّلوية على الجوانب الأُخرى لكونه القلب النابض للتنمية والمرتكز الاساس في تقدم الأُمم[2].

وقد تميزت استراتيجية التنمية خلال المرحلة الأُولى من بدايتها بنظرة اشتراكية للرأسمالية فهي تدعم كل ما يعزز النظام الرأسمالي وإيلاء الأَهميَّة في الوقت نفسه للجوانب الاجتماعية في التنمية وقد عملت على تشجيع الصناعات المختلفة من أَجل تصديرها إلى الدول المجاورة محل الواردات من الدول الأَجنبية، وبما ان سنغافورة بلد يفتقر إلى الموارد الأَوَّلية فإنَّها تسعى إلى استيرادها من

(1) المصدر نفسه ، ص24 .

(2) رضا هلال ، جمهورية سنغافورة ، في د : محمد السيد سليم و د . رجاء ابراهيم سليم (محرران) ، الاطلس الاسيوي ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الاسيوية ، 2003، ص256.

الخارج ومن ثم تقوم بعلمية التصنيع والتصدير للخارج وساهم ذلك في انتعاش حركة التجارة العالمية[1] .

وعملت سنغافورة على تشجيع الاستثمارات وتوسيع قاعدة الصادرات بإجراء اصلاحات في القطاع المالي بإنشاء سوق الدولار الآسيوي وسوق سنغافورة للأسواق المالية وإصلاح نظام الرقابة بتأسيس منظمة النقد السنغافورية، وقد اسهمت كل هذه الخطوات في تأسيس بنية مالية مصرفية تمثلت في قيام العديد من المصارف الأُوربية فروع لها في الدولة من أَجل الحصول على الاستثمارات، ومن ثم تحولت سنغافورة نحو اقتصاد المعرفة الَّذي يقوم على حسن استخدام المعارف الناتجة عن التقدم العملي خاصة في مجال التكنولوجية والمعلومات والاتصالات بهدف زيادة الابتكار والتطور والتقدم في شتى مجالات الحياة في المجتمع مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد والقدرة العالية للدولة في المنافسة العالمية وتحويل سنغافورة إلى مركز مالي عالمي مهم[2].

وقد عملت الدولة على تطوير التنمية الاجتماعية بالعناية بالسياسية التعليمية وتطوير التربية والتعليم لبناء الإنسان، وتوسيع أَسواق العمل وإيجاد فرص عمل جديدة، إضافة حل مشكلة الاسكان وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لسكان المجتمع[3].

المحور الثاني : تجارب التنمية في الغرب .

اولا : تجربة السويد في التنمية .

---

(1) ميرفت عبد العزيز ، سنغافورة وماليزيا ، في : د. محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا ، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الاسيوية ، 1997 ، ص312.

(2) لي كوان يو ، من العالم الثالث الى الاول : قصة سنغافورة 1965 ـــــ 2000 ، ترجمة معين الامام ، ط2 ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2007، ص117 ص118 .

(3) عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، قراءة في تجارب تنمية الدول العربية والصين وماليزيا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2008، ص18 ص19.

هي احدى دول الشمال الاوربي, أو دول الرفاهية الشاملة لكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمفاوضة الجماعية على المستوى الوطني مع نسبة عالية من القوى العاملة النقابية، وتقوم على الأسس الاقتصادية لرأسمالية السوق الحرة مع بعض ملامح النظم الاشتراكية الديمقراطية كالاهتمام بالأَبعاد الاجتماعية مثل توزيع الدخل بشكل متساو، وبدأ هذا النموذج في كسب الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية، وتوصف بأنّها بلدان ديمقراطية عالية ونظام الحكم فيها ملكي وتقوم على نظام اقتصادي مختلط، ويتم التركيز فيها على الخدمات الاجتماعية العامة، وأنّ هذا النظام يعتمد على الضرائب في تمويل خزينة الدول للقيام بمشاريعها المختلفة، كما يركز على الاستثمار في التعليم، إِضافة إِلى حماية قوية للقوى العاملة بالنقابات وشبكة الامان الاجتماعي[1].

وشكلت الحكومة السويدية لجنة لدعم تنفيذ خطط التنمية، وكلفت بإِجراء تقييم للاستراتيجيات السويدية المعمول بها في هذا المجال وتقديم مقترحات للتطوير، وكذلك بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة لعرضها على البلدان الأُخرى، كما شكلت الحكومة مجموعة رفيعة المستوى تضم زعماء من مختلف البلدان النامية والمتقدمة لضمان الالتزام لتلك البلدان بتنفيذ ومتابعة خطة التنمية حتى عام (2030)، وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب والحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإِقليمية والدولية[2].

وبحلول عام (2012) اضحى دخل الفرد في السويد يتربع في المرتبة السابعة عالميا وقام المنتدى الاقتصادي بتصنيف السويد كرابع دولة تنافسية على مستوى العالم، وتمت تسوية الفقر بالتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، بأساليب الحكم الرشيد والابتكار والتجارة الحرة، وتحولت السويد من مجتمع زراعي إِلى مجتمع صناعي عالمي، وصارت الان السويد تمتلك نحو (40) الف شركة تصدير

(1) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الانسان ، الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل (تجربة السويد) ، الدورة الثامنة ، جنيف ، 2010 ، ص2 .

(2)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص14.

إلى الخارج وتمثل الصادرات (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، ومنذ العام (2018) تحتل السويد مرتبة عالية على مؤشر التنمية المعدل وفقا للمساواة والعدالة وعلى مؤشر السلام العالمي، وفي عام (2019) صنفت ضمن دول الشمال ضمن الدول العشرة الاوائل في تقرير السعادة العالمي[1].

ثانيا : تجربة المانيا في التنمية:

نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المانيا وتقسيمها إلى جزئيين شرقي وغربي، والاقصاء الدولي لما اقترفته النازية في عهد حروبها، إلَّا أَنَّ هذا الانكسار لم يدم طويلا، حيث استطاعت المانيا أن تبني النموذج الأمثل للدولة عبر التاريخ وتحقق التنمية في إطار النظرية الاقتصادية، فقد كانت الفكرة هي ارساء مبادى السوق الاجتماعي الَّتي تدمج بين الفكر الليبرالي الرأسمالي في حرية التملك وملكية وسائل الإنتاج، ولكن بمنظور اجتماعي يتطلب تدخل الدولة في سن القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي، والتحكم في السياسات النقدية ببنك مركزي مستقل عن الحكومة وضمان حقوق غير القادرين بشبكة للخدمات الاجتماعية، والأهم من ذلك هو إشراك العاملين مع أَرباب العمل في منظومة نقابية تضمن السلام الاجتماعي داخل المجتمع بعيدًا عن احتكار وسائل الانتاج من أصحاب رأس المال واشراك العاملين في مجالس الإدارة[2].

وقد أقدمت المانيا منذ عام (2002) على وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تولت متابعة تنفيذها لجنة وطنية مؤلفة من وزارات عدة عن طريق مؤشرات محددة، ويتم تحديث الاستراتيجية كل أربع سنوات، وتم انشاء مجلس للتنمية المستدامة وهي جهة استشارية مستقلة مسؤولة امام الحكومة الفيدرالية الألمانية، وتكون هذه الجهة من (15) عضوًا، يتم تعينهم من المستشارة الالمانية

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، المؤتمر السنوي الاول للعلوم الاجتماعية والانسانية ، التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية : دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي ، العدد (5) ، 2013، ص11.

(2) فيروز الدولتلي و رحاب الزيادي ، تجارب التنمية في العالم (المانيا نموذجا) ، 2016، بحث منشور عالانترنت http:// www.reseaechgate.net/publication/329029736.

لمدة ثلاث سنوات ويقدم هذا المجلس المشورة للحكومة الالمانية بخصوص سياسة التنمية ومقترحات لأهداف ومشاريع ومؤشرات متابعة العمل التنموي، ويعمل على تعزيز الحوار الوطني بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والشعب، ويوجد هناك أيضًا المجلس البرلماني الاستشاري للتنمية الذي يقدم المشورة للحكومة بشأن تعزيز البعد التشاركي، والمكتب الفيدرالي للإحصاء الذي ينشر تقارير ومؤشرات مستقلة كل سنتين لمتابعة التقدم في أهداف التنمية[1].

المقارنة بين التجارب:

احتلت مسألة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أمرًا مركزيًا في اهتمامات صانعي السياسات لدى رسمهم الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بمستقبل كل دولة من دول العالم، وفي هذا الصدد فإنّ الدرس المستخلص من تجارب التنمية المعروضة في الشرق (العراق وسنغافورة)، والتجارب المعروضة في الغرب (المانيا والسويد)، مفيدة بالنسبة للعرب في استخلاص العبر من تجارب الغرب في التنمية، وسوف نذكر نقاط التشابه والاختلاف في التجربتين .

اولا: نقاط الاختلاف:

النظام التنموي في العراق يتم اعداده من وزارة التخطيط، ويتم اتباع النظام الاقتصادي الاشتراكي في تدخل الدولة في كل المجالات، وهناك تقسيمات متعددة لأعداد البرامج والمشاريع التنموية، وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق الجهاز المركزي للإحصاء في توفير البيانات والاحصاءات التي تحتاجها خطط التنمية، وأنّ تجربة التنمية في العراق تعاني من اختلالات هيكلية في مسالة البيانات والإحصاءات، لأنّ البيانات التي يتم الاعتماد عليها قديمة وغير محدثة بصورة دورية، وكذلك الحال بالنسبة لتجربة الشرق الأُخرى وهي سنغافورة التي صارت من افضل التجارب التنموية على مستوى العالم بعد ما كانت تعاني من الفقر والبطالة والمشاكل الاقتصادية، فقد عملت منذ البداية ان تجمع بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي

(1)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص12 .

للتنمية وعالجت مختلف القضايا الاساسية في المجتمع على ان لا تكون هناك اولوية بين القطاعات، وقد بدأت تنميتها بالجانب الاقتصادي لأنه الاساس الذي يمكن الانطلاق منه لتنمية الجانب الاجتماعي، وقد عملت على تشجيع النظام الرسمالي بمعالجة مشاكل السوق وتشجيع النظام المالي المصرفي لتكون بذلك من أبرز المراكز العالمية ونقطة استثمار مهمة على مستوى العالم، ومن ثم عملت على تشجيع الجانب التعليمي واقتصاد المعرفة لتشجيع الابتكار والتطوير والتقدم في مختلف مجالات الحياة .

أمّا تجربة السويد في التنمية فإنَّها تختلف عن تجارب الشرق بالاعتماد على نظام اقتصادي يجمع بين الاشتراكية والرأسمالية بنظام ديمقراطي، يتم التركيز فيه على الخدمات الاجتماعية العامة، وتعتبر تجربة السويد من افضل تجارب التنمية على مستوى العالم لأنها تعتبر من دول العشرة الاوائل في تقرير السعادة العالمي، وكذلك الحال بالنسبة لتجربة المانيا في التنمية القائمة على أساس مبادئ السوق الاجتماعي التي تدمج الفكر الليبرالي الرأسمالي ولكن بمنظور اجتماعي الذي يتطلب تدخل الدولة في سن القوانين، وان نظام التنمية في المانيا يكون باشراك عدة وزارات عن طريق انشاء مجلس للتنمية .

ثانيا : نقاط المشتركة في التجارب:

إنّ النقاط المشتركة في تجارب التنمية بين الشرق والغرب هي أنّ إعداد المشاريع والخطط التنموية تقع على عاتق وزارة التخطيط بإعداد مسح ميداني شامل يتم برسم برامج تنموية تعالج الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتعمل على النهوض بالمجتمعات، وأنّ جميع البرامج التنموية تعمل على معالجة قضية الفقر والقضاء على البطالة وخاصة بين الشباب، وفي كل خطط التنمية هناك أنواع عديدة من الخطط يتم التركيز عليها لمعالجة الواقع والنهوض بالمجتمعات، وهي خطط سنوية وخطط خمسية طويلة المدى لترسم سياسات بعيدة للتفكير في الأجيال اللاحقة وهو ما يسمى بالتنمية المستدامة .

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه التنمية.

نستطيع القول أنّ التنمية في كل دول العالم لا تسير بخط صحيح على مستوى تحقيق الأَهداف المرجوة منها، على اعتبار ان البيئة العالمية الراهنة لا تساعد على تحقيق تنمية في دول الشرق، إذ لاتزال هناك معوقات وتحديات توقف التعاون في العمل التنموي بين الدول المتقدمة والدول النامية، وسوف نتناول في هذا المبحث نوعين من التحديات التي تعيق العمل التنموي .

المحور الأَوَّل : التحديات النابعة من البيئة العالمية:

من الواضح أنّ البيئة العالمية تواجه تحديات خطيرة في رفع مستوى التعاون بين الدول من أَجل النهوض بالدول الفقيرة للوصول إلى مصاف الدول العظمى، ويكون لذلك التحدي تأثير سلبي على مسار التنمية في البلدان النامية، وتعمل على استمرار ديمومة التخلف فيها، وسوف نتناول في هذا المحور النقاط التالية .

اولا : الاستمرار في عسكرة السياسة العالمية:

ان السياسة الدولية على مستوى العالم لا تشير إلى احتمال انحسار مسألة عسكرة العالم في المدى الغريب لا بل إنّ المؤشرات تشير إلى أنّ ثمة مؤشرات مغلقة في التعامل بين الدول عملت على تصاعد نفوذ التيارات الدولية القوية التي تتصف بالانعزالية المتطرفة تجاه بعض البلدان في القارة الأوربية ودول الشرق في قارة اسيا وافريقيا، إذ إنَّ التهديدات العسكرية لا تشمل دول الشرق فقط، وأنّ الحجج التي تتخذها الدول القوية في مسألة التدخل العسكري هي مساعدة تلك البلدان في حل نزاعتها ومشاكلها الداخلية بين الطوائف والاقليات[1].

وللإفراط في الانفاق على سباق التسليح وفي الانفاق العسكري بشكل عام على مستوى العالم أثر سلبي على التنمية بكل جوانبها؛ إذ قد يعمل على تصريف وتوجيه الموارد المالية المادية والقوة البشرية وتكنولوجيا المعلومات عن الهدف الانمائي العالمي الذي تسعى إليه دول العالم، وأنّ انتشار ثقافة الأَسلحة في حد ذاتها

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الاسكوا ، الدورة لتاسعة والعشرون ، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام (2030) في الدول العربية ، الدوحة ، 2016 ، ص23.

وتوافرها بشكل رسمي في يد كل الدول قد يهددان السلامة المادية والمعنوية وقد يعرضان المجتمعات العالمية للخطر والعنف بفقدانها السلام والرفاه الاجتماعي والحياة الامنة، وقد يضعفان الثقة الاجتماعية والاقتصادية في التعامل على مستوى العالم، ويعمل على تثبيط الاستثمار العالمي والتنمية، كما يسهم في خلق حلقة من الفقر والتخلف والتبعية، إذ إنَّ الانفاق العسكري يعمل على تحويل الموارد المالية المتوفرة من قطاع إلى قطاع آخر ويعمل بالتالي على خلخلة الوضع الاقتصادي بين القطاعات في المجتمع، وان تهديدات السلاح وعسكرة المجتمع العالمي تسبب حالة من الاجهاد والصراع الاجتماعي، ومن ثُمَّ تضييع فرص الاستثمار والتعاون الدولي بين دول الشرق ودول الغرب في مجال خطط التنمية ومشاريعها على مستوى العالم لمساعدة الدول الفقيرة للنهوض بمجتمعاتها من حالة التخلف والتدهور في المجال الاقتصادي والاجتماعي[1].

ويعد سباق التسليح والاتجار المفرط غير المقيد بضوابط ومشرع قانونا على مستوى العالم في مختلف انواع الأَسلحة كلها امورا تعرض السلم الامن العالمين للخطر، لأنّ التنافس الدولي نتيجة لعدم احترام النصوص القانونية المتفق عليها في المعاهدات الدولية ذات الصلة في مجال الأَسلحة سيزيد الصراع، ومن ثُمَّ يفشل التعاون بين دول الشرق ودول الغرب في مجال تحقيق وتنفيذ خطط التنمية ومشاريعها لأنّ التنمية تحتاج إلى مقومات السلم الاجتماعي الايجابي من تحسين الظروف المعيشية للسكان في كل الدول، كذلك فإنّ إزالة اخطار الحرب والصراع تُسهم في إيجاد الظروف المواتية للتنمية وان السلم والأمن الدوليين عنصران اساسيان لإعمال الحق في التنمية، وان نزع السلاح بين الدول شرط أَساسي من شروط التنمية ويهيئ بيئة امنة للعودة بالأمور إلى طبيعتها بعد انتهاء الصراعات والخلافات بين الدول، كما يكون نزع السلاح ضرورة اساسية لبناء الثقة في عملية

(1) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، نزع السلاح العام الكامل : الصلة بين السلاح والتنمية ، الدورة التاسعة والخمسون ، 2004 ، ص14 .

السلام العالمي، بما يمهد بذلك الأَرضية المناسبة للتنمية ويسمح باستئناف الأَنشطة الاقتصادية والاجتماعية[1].

ثانيا : الفوارق الاجتماعية بين الدول .

إنّ التحديات الاجتماعية في التفاوت بين الشرق والغرب كالتعليم والصحة والبنية التحتية والصرف الصحي والاسكان والفقر والبطالة خاصة في صفوف الشباب تجعل مسألة التنمية العالمية في غاية الصعوبة وأكثر تعقيدًا؛ إِذ إِنَّ نسبة الفقر العالية بين العاملين وسوء نوعية الوظائف تؤثر على ملايين الناس في كافة انحاء العالم وخاصة في القارة الافريقية وقارة آسيا؛ إِذ يسود هذه المناطق الافتقار إِلى الحماية الاجتماعية الاساسية ويزيد من استضعاف الكثيرين في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية، وتعتبر التحديات الاجتماعية مثبطة للهمم، لذا فإنّ التكاتف في التصدي معا بين دول العالم يمكن أن يؤدي إِلى حصائل إيجابية وتآزر قوي لصالح التنمية العالمية [2].

ومن التحديات الاجتماعية للتنمية العالمية بين الشرق والغرب أنه يعيش في الوطن العربي حوالي خُمس سكان العالم في فقر مدقع اذا ما قيس خط الفقر بما دون (2) دولار امريكي، وتسجل مستويات عالية الهشاشة ومن البطالة وان معدل الانتاجية لليد العاملة هي الأدنى على مستوى العالم في مناطق الشرق، إِذ تحتاج المنطقة العربية وبعض الدول في قارة آسيا وأُفريقيا إِلى إِضافة (1،5%) من الناتج المحلي الاجمالي لتمويل الحماية الاجتماعية للسكان، وكذلك تشكل المديونية الخارجية لديون دول الشرق نسب عالية جدا اذ تعاني الاقتصاديات غير النفطية من ارتفاع مستوى الدين العام إِلى ما لا يقل عن (73%) من الناتج المحلي نتيجة لاستخدام الديون في المجال العسكري، ومن ثُمَّ تتأثر خطط التنمية في البلدان النامية بما هو

(1) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الانسان ، تقرير مرحلي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الاسان حول الشعوب في السلم ، الدورة السابعة عشر ، 2011 ، ص19 .

(2) مؤتمر العمل الدولي ، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، التقرير الخامس ، الدورة (102) ، جنيف ، 2013، ص4 .

مخصص لها من موارد مالية نتيجة لتحويلها إلى قطاعات أُخرى لسد النقص الحاصل فيها من أَجل توفير الاحتياجات الاساسية لسكان المجتمع[1].

وتعد التحديات المجتمعية للتنمية المتعلقة بالمساواة بين البشر وتمكين كل النساء والفتيات في بلدان الشرق؛ إذ إنَّ الفوارق كبيرة في قدرات بلدان الشرق عن البلدان في الغرب في هذا المجال مما يتطلب برامج مختلفة للتنمية توافق احتياجات تلك البلدان من الشرق إذ تشير التقارير إلى أَنَّ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات العربية (13،2%)، في حين ان المتوسط العالمي (22،2%)، مما يدل على وجود فوارق بين الجنسين في الحقوق بين بلدان الشرق والغرب[2].

المحور الثاني : التحديات النابعة من البيئة المحلية .

ان حجم التنمية وعمقه في المجتمعات النامية يشير إلى أَنَّ هناك عشرات الملايين من الأُسر في المجتمعات محرومين من نتائج التنمية إلى حد مقلق لهذه البلدان نتيجة للحرمان الشديد من الاحتياجات الاساسية للبقاء على قيد الحياة مثل عدم وجود الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتوفير السكن الملائم والحصول على خدمات التربية والتعليم والصحة المناسبة، وسوف نتناول في هذا المحور النقاط الآتية:

اولا : الاضطرابات السياسية:

تعدّ النزاعات في المنطقة العربية تحديا كبيرا تواجهه المنطقة، وهي تؤثر في العديد من البلدان على نحو مباشر، لكن مستوى تأثيرها يختلف من بلد عربي إلى اخر، وفي الواقع ان النزاعات والمشاكل التي لاتزال تحدث في المنطقة العربية لها آثار سلبية كبيرة على احوال الفقراء، فقد أدّت إلى وقوع بنسبة كبيرة من السكان تحت خط الفقر العالمي، فقد ادى الصراع المستمر في اليمن وسوريا والعراق وليبيا وفلسطين والسودان إلى أَبشع ازمة إنسانية مرت على التاريخ البشري العالمي ودفع

(1) الاسكوا ، مستقبل التنمية في المنطق العربية ، روية عام (2030) ، متوفر على https://www.unescwa.org/ar publication/

(2) الاسكوا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، التقرير العربي للتنمية المستدامة ، العدد (1) ، 2015 ، ص43.

الملايين من الناس إلى حافة المجاعة والهشاشة، الأمر الذي دفع منظمة الغذاء العالمية التابعة للأمم المتحدة إلى اعتبار هذه البلدان معرضة لخطر المجاعة، مِمَّا استنزف من قدرات تلك البلدان في تحويل جزء كبير من مواردها المالية من أَجل سد النقص الحاصل في الاغذية وتقليل خطر المجاعة، ولذا ترك اثرًا واضحًا على برنامجها الإنمائي أَو تحسين خطط التنمية للنهوض بالمجتمع[1].

وإنَّ البلدان العربية تتسم بعدم الاستقرار والتماسك وتعاني وطأة الخلافات السياسية من جانب تدخل قوى خارجية اجنبية وتقاسي النزاعات الداخلية التي تحرم الناس من حقوقهم الاساسية في المجتمع وتعوق التنمية في مناطق الاضطراب السياسي، ويتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الأُولى في مساعدة المنظمات الإقليمية في بلدان الشرق في مواجهة المخاطر والتهديدات التي تواجه امن الإنسان وحياته للدفاع عن الامن والسلام ومساعدة البلاد إلى الانتقال إلى مرحلة الانتعاش والعمران للنهوض بالمجتمعات، وان البلاد العربية التي تأثرت بالأزمة السياسية، اثر فيها النزاع الدائر على التنمية البشرية اشد بكثير من الاضرار المادية ومن تباطؤ معدل الناتج المحلي الاجمالي، ومن أَجل مواجهة هذه التحديات يجب ان يتم إيلاء عناية خاصة للسياسة العربية وتجاوز الاصلاحات المؤقتة والوصول إلى معالجة الأَسباب الجذرية لتحديات التنمية كما جاء ذلك في تقارير التنمية العربية، بالسياسات المتبعة في علاج خطط التنمية البشرية القائمة على اساس التعامل مع الفجوات في التعليم بالتدخل لتصميم برنامج تعليمي يراعي مسالة العرض والطلب ويركز على نوعية التعليم وليس كميته، إضافة إلى تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية للقضاء على نسب الفقر العالية في المنطقة العربية بتمويل المشروعات الصغيرة ودفع رواتب الفقراء دون خط الفقر، والعمل على دعم قطاع الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي

(1) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، التقرير السنوي حول الفقر متعدد الابعاد ، بيروت ، 2017 ، ص31 ص32 .

والاسكان والطرق والمواصلات، من أَجل النهوض بالمجتمعات إِلى حالة الانتعاش والتقدم[1].

ثانيا : الحوكمة الرشيدة والتحول السياسي .

ان تحديات التي تفرضها الحوكمة الرشيدة والتحول السياسي والمؤسسي في بلدان الشرق تتصل بالتشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد من سكان المجتمع، وتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة بين الكل من أَجل التنمية المستدامة للأَجيال، إِذ إِنَّ معظم تقارير التنمية الصدارة من الأُمم المتحدة منذ عام (2011) اشارت في كل أَهدافها وبرامجها اشارات تتضمن الحوكمة الرشيدة والتحول السياسي كشرط لتحقيق التنمية، والحوكمة الرشيدة كبرنامج للتنمية لا تتحقق إلّا في ظل سيادة القانون بصورة عادلة وقيام مؤسسات سياسية وادارية وقضائية وامنية واقتصادية قادرة وفاعلة وشفافة وقابلة للمساءلة من كل الاطراف المشاركة في الحكومة[2].

وقد قدم برنامج الأُمم المتحدة الانمائي توجهه بأنّه هناك علاقة بين الحوكمة والتنمية البشرية وان أَهداف التنمية الَّتي تشمل رفع المستوى التعليمي والصحي وزيادة مستوى دخل المواطنين، هي عوامل مهمة لتحقيق الحوكمة الرشيدة، ومن ثُمَّ يكون تطبيق الحوكمة بشكل صحيح واكثر فاعلية وكفاءة في الدول المتقدمة على حساب الدول النامية في مجال تحقيق التنمية، لذلك اكد برنامج الأُمم المتحدة ان العلاقة التي تربط الحوكمة والتنمية والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية، إِذ إِنَّه لابد

(1) برنامج الامم المتحددة الانمائي ، المكتب الاقليمي للدول العربية ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009 ، تحديات امن الانسان في البلدان العربية ، بيروت ، لبنان ، 2009، ص206 ص207 .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، مقومات الحكم في البلدان العربية ، الحوكمة والتحولات المؤسسية في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات ، 2016 ، الدوحة ، ص56.

من التنمية المتوازنة للحصول على التنمية المستدامة على المدى البعيد بتطبيق نظام الحوكمة في الدول النامية[1].

وان هناك تشابه بين مبادى الحوكمة الرشيدة وعناصر التنمية في المجتمع فمثلا ان الشفافية وسيادة القانون كعناصر للحوكمة هي في نفس الوقت شروط اساسية لرفع جودة التعليم والخدمات العامة والصحة والرعاية الاجتماعية لتحقيق التنمية في المجتمع، لذلك يرى أيضا ان العدالة والجودة في الحكم تؤدي إلى عمل حكومي اكثر كفاءة وفعالية، فنستطيع ان نقول ان عدالة وجودة الحكم مرتبطة بالتنمية والتطور في المجتمع، اذ اكد برنامج الأُمم المتحدة الانمائي للتنمية ان النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية المستدامة لذلك لابد من التركيز على عناصر الحكم الرشيد والتحول السياسي للوصول إلى التنمية المستدامة، مما سبق يتضح لدينا بانه هناك علاقة قوية ومؤثرة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية[2].

المبحث الثالث : الاعمدة الاستراتيجية للتعاون بين الشرق والغرب:

إنّ التنمية العالمية قد أصابها ضعف لا يستهان به، ومن المتوقع أن يكون هناك تراجع في التعاون التنموي في السنوات القادمة، على الرغم من التحسن في تنمية الغرب بدرجة كبيرة إلَّا أَنَّه حل هذه الاشكالية يكون باعتماد بعض الاستراتيجيات للتعاون بين الشرق والغرب للقضاء على تداعيات ازمة التعاون التنموي، وسوف نتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط استراتيجية يمكن بها النهوض بالمجتمعات النامية.

المطلب الأَوَّل : التشجيع على تأسيس قنوات تبادل المعارف:

تكمن عملية تبادل المعارف والاستفادة من الخبراء على المدى الطويل والمدى القصير وتمكين التبادل التعليمي والتقني، في عملية تسهيل التعاون بين الشرق والغرب من أَجل تلبية الاحتياجات والمتطلبات للدول الاقل تنمية من أَجل بناء

(1) UNDP (2010), human Development Report 20th (2010) Annirersary Edition , the Real wealth of Nation : pathways to human Development.،

(2) د. داليا البيطار ، الحوكمة الرشيدة في الخدمات الحكومية ، مجلة وميض الفكر للبحوث ، العدد 12 ، الكويت ، 2020 ، ص271 .

الكفاءات المحلية والمؤسساتية فيها، حتى تستطيع هذه الدول ان تبني قنوات المعارف والخبرات بصورة صحيحة وقادرة على إدارة البنية المؤسساتية فيها بصورة كفؤة، وقائمة على الحوار وطرح الافكار الريادية لتصحيح مسار التنمية وحشد الموارد المتاحة في البلد لأحداث تنمية مناسبة ومستدامة[1].

لقد أقرّت البلدان النامية والأُمم المتحدة بجميع وكالاتها المتخصصة بالتنمية، بالأَهميَّة القصوى لتدفق المعلومات وتبادل المعارف بالتعاون فيما بين بلدان الشرق والغرب، وقد عملت على تيسيرها بطرائق مختلفة وعديدة، وكانت أَقرب الطرائق لنشر المعارف وتكون مباشرة مع الدول هي انشاء (محاور للمعرفة) التي صار انشأوها مسالة تحظى بالاهتمام، ففي عام (2012) اجتمع اكثر من (300) مندوبا من (40) بلد في العالم بناء على دعوة من حكومة إندونيسيا لمناقشة كيفية القيام بتبادل المعارف والمعلومات والخبرات، وقد اقر الاجتماع بأن العناصر الأساسية الثلاثة للنجاح هي الدعم السياسي القوي والتمويل الموثوق ووجود نموج للشراكة بين القطاعين العام والخاص والدعم من الممارسين الدوليين الذين لديهم المعرفة فعلًا والخبرة في مجال التنمية، وقد انشأت الوحدة الخاصة للتعاون بين البلدان في مجال التنمية بالأَكاديميَّة العالمية لتنمية الجنوب التي تتيح الوصول إلى الحلول والخبراء لتنمية البلدان النامية [2].

وقد عزز برنامج الأُمم المتحدة الانمائي في المُدَّة الاخيرة إعداد من مناهج إدارة المعارف، بما في ذلك عملية تبادل فريدة للحلول اطلقت في الهند في عام (2005)، لتكون هذه الحلول بمثابة برنامج محايد لتبادل المعارف والافكار والخبرات بين الممارسين والعاملين في مجال العمل التنموي، وذلك لتسريع التقدم نحو تحقيق الأَهداف المرجوءة في البلدان النامية للوصول إلى الأَهداف الانمائية للتنمية وحتى

(1) الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي ، جنيف ، 2019 ، ص8.

(2) الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، حالة التعاون بين بلدان الجنوب من اجل التنمية ، الدورة السابعة و الستين ، 2012 ، ص13 .

يتسنى تحقيق تركيز استراتيجي على مسائل التنمية والسياسات العامة، بشأن الاستفادة من قوة القطاع الخاص في التنمية [1] .

المطلب الثاني : تسهيل التبادل والاستفادة من الحلول التنموية:

يعد التعاون فيما بين بلدان الشرق والغرب دائما اداة فعالة للحفاظ على توازن وتضامن ووحدة البلدان بتبادل الحلول والاستفادة من تجارب الغرب في التنمية، بما في ذلك التعاون بينهما بالاستفادة من الفرص السانحة دون تقيد الحدود الدولية لتلك البرامج، حتى تستفيد منها بلدان الشرق في زيادة رخاء شعوبها، بإطلاق بلدان الغرب الدعم والمبادرات التي تطلقها الأُمم المتحدة لكل الدول الأعضاء فيها، بهدف استئصال الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية [2] .

ومن أَجل انجاح مشروع تبادل الحلول والاستفادة من تجارب الغرب يجب ان يكون هناك حوار ومفاوضات بين الشرق والغرب، الذي يتطلب تعاونا حقيقيا من أَجل إنجاح التنمية بشراكة عالمية، فبهذه الروح يمكن مواجهة التحديات الراهنة والمقبلة، حتى يتسنى تحقيق التنمية في جميع البلدان وخاصة البلدان النامية منها، وحتى تستطيع مواجهة هذه التحديات الراهنة تقتضي العملية التكيف مع واقع اليوم وما يفرزه من مشاكل للبلدان النامية [3] .

وإنّ البلدان النامية في الشرق ترى أنّ الارتقاء إِلى مصاف الدول المتقدمة يشكل هدف اسمى تسعى اليه حتى تتغلب على الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي، إِلَّا أَنَّ هذه البلدان تعاني من تراجع وتيرة النمو والركود الاقتصادي على الرغم من ان البلدان التي تعتمد في صادراتها على النفط والغاز قد سجلت في فترات زمنية معينة زيادة في النمو، إِلَّا أَنَّها لم تواصل السعي للحاق بركب التنمية والنمو، وأَنَّ السبب في ذلك يشير إِلى وجود اختلالات هيكلية تعوق تقدمها، وعلى وجه التحديد تفتقر هذه

(1)الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، حالة التعاون بين بلدان الجنوب من اجل التنمية ، مصدر سابق، ص20 .

(2) الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة عشر ، ساو باولو ، 2004 ، ص4 .

(3) المصدر نفسه ، ص6 .

البلدان إلى حيوية القطاع الخاص في دعمه وتقديمه لحلول تنموية تعالج الواقع، بسبب نقص الارادة أو القدرة على اعتماد احدث المبتكرات التكنولوجيا، وحتى تستطيع ان تعالج هذه الاشكاليات المتعلقة بالتنمية فأنها بحاجة ماسة إلى عقد اجتماعي جديد يركز على استخدام الخبرات والتكنولوجيا لتمكين ملايين من الشباب الذين يمكن أن ينظموا إلى سوق العمل، ويكون ذلك بإصلاح البيئة التنظيمية في المؤسسات العامة للدولة؛ إذ تعتبر التكنولوجيا وما يرتبط بها أفكار لها القدرة على انتشال البلدان النامية من شرك الفقر والدخول المتوسطة إلى مصاف الدول المتقدمة، لكن على حكوماتها ان تخطو الخطوة الأُولى وتأخذ زمام المبادرة للنهوض بالواقع، والا فأنها سوف تبقى متأخرة ومتخلفة عن الركب العالمي وسيظل سكانها يعيشون حالة الفقر والتخلف ويسعون إلى تحسين حظوظهم في الحياة [1].

المطلب الثالث: حشد ودعم السياسات والمبادرات للتعاون بين الدول:

ينبغي للدول العالمية أن تتبادل الممارسات الجيدة بشأن تقييم سياسات التنمية وبرامجها وينبغي لها ان تعزز التعاون فيما بين بلدان الشرق والغرب في مجال التقييم، بما في ذلك عن طريق الابلاغ عن الممارسات الخاطئة في التقارير الدولية، ويجب على البلدان إجراء تقييمات شاملة ومستقلة للآثار البيئية والاجتماعية وآثار حقوق الإنسان للسياسات والمشاريع العابرة للحدود من أَجل معالجة الآثار السلبية الَّتي يمكن ان تحدثها هذه المشاريع في البلدان ويجب ان تكون هذه التقييمات جزاء لا يتجزأ من برنامجها الانمائي وخططها التنموية، وان يتم وضع تكاليفها في الميزانيات لكل دولة، حتى تستطيع بها ان تعالج الثغرات في مجال عملها التنموي [2] .

ولكي تتحول البلدان النامية إلى أَقطاب النمو العالمية والتنمية ومحركات الاتصال العالمية وتبني علاقات جيدة مع بلدان المتقدمة، وتتيح لها الفرصة لهذه

(1) مجموعة البنك الدولي ، المركز الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، 2018 ، ص22 ص23.

(2) مقرر الامم المتحدة ، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ، الحق في التنمية ، جنيف ، 2018 ، ص23 .

البلدان الاقل تنمية في الشرق اللحاق بالركب العالمي والتطور وتصبح بلدان أكثر اتزانًا، لابد أن تنشأ فيها اليوم أبنية مؤسساتية اكثر تشغيلا وأكثر حراكا، وتعيد هذه البلدان تشكيل القواعد والممارسات العاملة وتستفيد من المبادرات والسياسات العاملة في التجارة والتمويل والملكية الفكرية لتنشئ مؤسسات وشركات جديدة قادرة على النهوض والتطور بالمجتمعات من حالة التخلف والتدهور إلى حالة التنمية والتقدم؛ ليظهر في بلدان الشرق نهضة تأثرت بالدول المتقدمة وتستطيع ان تبني شركات تجمع بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا بما تقدمه دول الغرب من دعم يقوم على اساس المبادرات والسياسات في مجال عمل التنمية والتخطيط [1] .

وان خطة التنمية المستدامة لعام (2030) في اطار عملها الكلي جاءت لإنهاء التهميش ومكافحة عدم المساواة والفقر المدقع والظلم، إذ إنَّ جميع الدول الاعضاء في الأُمم المتحدة قد اقرّت ووقعت على هذه الخطة من أجل حشد السياسات والمبادرات للتعاون بين الدول، وقد اقرّت بوجود تحديات كبيرة استمرت تعوق التنمية والنمو رغم كل الجهود، لتشكل ازمات وجودية ومخاطر متصاعدة يمكن أن تقوض مكاسب التنمية، التي لم تتحقق إلَّا بالعمل الشاق، ومن هذه الاضطرابات والصراعات هي التقلبات الاقتصادية والمالية؛ لذلك جاءت خطة عام (2030)، تدعو إلى نموذج للتقدم الاقتصادي يختلف اختلافا جذريًا عمَّا سبقه يكون شاملًا للمجتمع ومستدامًا للبيئة ويشدد هذا النموذج على دور الحكومات والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والاطراف الأُخرى، ليجعل الكل شركاء في تذليل التحديات المشتركة ففي جوهر خطة عام (2030) دعوة إلى تغير اساسيات اقتصاديات العالم التي تقضي إلى تقدم الجميع على مسار شامل وعادل ومستدام عبر الأزمنة والأجيال، وتتطلب مسارات التقدم المستدام والشامل الجديدة تفكيرا نظاميا، لتترابط فيها ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعود بالفائدة على جميع البشر في العالم، وتهدف إلى تنمية

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2013 ، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع ، 2013 ، كندا ، ص59.

الشرق وتشجيع البلدان المتقدمة على الاستثمار في تلك البلدان، حتى لا تحدث فجوة تنموية بين الشرق والغرب [1] .

الاستنتاجات:

لا تزال مسالة التعاون بين الشرق والغرب في التنمية منخفضة جدًا، وتبيِّن ذلك بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1. إنّ التنمية العالمية تميل إلى الانخفاض وذلك بسبب اتجاه العالم إلى التصعيد في التعامل العسكري بين الدول والسباق الدولي في مسالة التسليح، مِمَّا أَثَّر على الموارد الموجودة المستخدمة في التنمية، وسوف يتم تحويل موارد عالمية إلى شراء الأَسلحة لعدم وجود اتفاق دولي ينص على تجريم التجارة في الأَسلحة .

2. توجد فوارق مجتمعية كبيرة على مستوى العالم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والفقر والبطالة، الذي يجعل تنمية الشرق تواجه صعوبات كثيرة .

3. تعاني بعض البلدان في المنطقة العربية اضطرابًا سياسيًا يعيق التعاون بين البلدان وخاصة منذ فترة الربيع العربي للإطاحة ببعض الأَنظمة الحاكمة، مما جعل المنطقة العربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي ومن ثُمَّ اثرت على مشاريعها التنموية.

4. هناك ترابط كبير بين عناصر التنمية والحوكمة في مسائل كثيرة ومنها سيادة القانون، ومن أَجل انجاح تنمية العرب لابد من الاتجاه إلى الحوكمة الرشيدة .

5. لزيادة الاعتماد المتبادل في الخبرات والمعارف والاستفادة من حلول الغرب في التنمية لابد من أَن يكون هناك استراتيجيات للتعاون بين الشرق والغرب من أَجل انجاح تنمية البلدان النامية .

---

(1) مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة ، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، ترجمة فريق من لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، 2020 ، ص7 .

6. إنَّ التجارب العالمية تبيَّن بأنَّه هناك تفاوت واضح في تجربة التنمية على مستوى العالم بين البلدان المتقدمة الصناعية وبين تجربة البلدان في منطقة الشرق الأَوسط بالمؤشرات المستخدمة وقدرة تلك البلدان على النهوض بمجتمعاتها .

التوصيات:

بناء على تحليل العقبات والتحديات الَّتي تعيق التعاون التنموي بين بلدان الشرق والغرب، وبتقديم مجموعة من الاستراتيجيات لمساعدة الدول النامية في الشرق، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات إِلى الأُمم المتحدة والمنظمات العالمية وإِلى الجهات العاملة في مجال التنمية والتخطيط في دول الشرق:

1. **يجب أَن يكون هناك أَولويَّة في معالجة نقاط الضعف في تجارب الشرق التنموية؛ إِذ يجب على الدول المتقدمة اتباع ووضع سياسات تعتمد على خطط تنموية ناجحة ومتكاملة للتقليل من العبء الكبير على بلدان الشرق .**
2. **تشجيع الأَطراف والحكومات العالمية والمنظمات الدولية والإِقليمية إِلى مساندة الدول الفقيرة، وتنظيم منتديات وورش للحوار والتعاون بين بلدان الشرق والغرب من أَجل نجاح التنمية عن طريق المشاريع والبرامج الرامية إِلى الاستخدام الأمثل للموارد والإسهام في مضاعفة الجهد العلمي .**
3. **تبنى اصلاحات اقتصادية عالمية تتمحور حول دعم اقتصاديات التنمية في العالم النامي قادرة على استيعاب اليد العاملة من أَجل تخفيف الفقر ورفع المستوى المعاشي لتلك الشعوب .**

References

- Dr. Ahmad Zaki Badawi (1978) **A Dictionary of Social Sciences Terminology**, Library of Lebanon, Beirut.
- Dr. Murad Wahba (1966) **The Philosophical Lexicon**, The New House of Culture, Cairo,
- Robin Mills and Fatima Al-Hashemi (2018) **A Study of his analysis of Regional Resources in the Middle East and North Africa, Fertile Land and Fragile Societies**, Brookings Center, Doha.

- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development in the Arab Countries, Doha, twenty-ninth session, 2016.
- Ali Al-Mawlawi (2019) **National Development Strategies in Iraq, Exploring Weaknesses in Policy Planning and Investment**, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad.
- Reda Hilal, **Republic of Singapore**, in Dr.: Mohamed El-Sayed Selim and d. Raja Ibrahim Selim (eds.), The Asian Atlas, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Center for Asian Studies, 2003, p. 256.
- Mervat Abdel Aziz (1997) **Singapore and Malaysia**, in: d. Mohamed El-Sayed Selim and d. Nevin Abdel Moneim Massad (eds.), The Relationship between Democracy and Development in Asia, Cairo University, Center for Asian Studies.
- Lee Kuan Yew (2007) From the Third World to the First: The Story of Singapore 1965-2000, translated by Mueen Al-Imam, 2nd edition, Riyadh, Obeikan Library, , p. 117.
- Abdul Hassan Al-Husseini, **Human Development and Building the Knowledge Society, Reading in the Development Experiences of Arab Countries**, China and Malaysia, Arab House of Science Publishers, Beirut, 2008.
- The United Nations, General Assembly, Human Rights Council, the group on the universal periodic review (the experience of Sweden), the eighth session, Geneva, 2010.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development in the Arab Countries, previous source.
- The Arab Center for Research and Policy Studies, The First Annual Conference for Social and Human Sciences, Economic Disparity and Economic Development: Lessons and Lessons from International Experiences in the Arab World, Issue (5), 2013.
- Fayrouz al-Dawlatli and Rehab al-Ziyadi, **Development Experiences in the World (Germany as a model)**, 2016, a

research published on the Internet http://www.reseaechgate.net/publication/329029736.

- Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA, twenty-ninth session, implementation of the sustainable development plan for the year (2030) in the Arab countries, Doha, 2016.
- United Nations, General Assembly, General and Complete Disarmament: The Link Between Arms and Development, Fifty-ninth Session, 2004.
- United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Progress Report of the Advisory Committee of the Human Rights Council on Peoples in Peace, Seventeenth Session, 2011.
- International Labor Conference, Sustainable development, decent work and green jobs, fifth report, session (102), Geneva, 2013.
- ESCWA, The Future of Development in Arab Regions, General Vision (2030), available at https://www.unescwa.org/en publication/
- ESCWA and the United Nations Environment Program, Arab Report on Sustainable Development, Issue (1), 2015.
- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, Annual Report on Multidimensional Poverty, Beirut, 2017.
- United Nations Development Program, Regional Office for Arab States, Arab Human Development Report for the year 2009, Human Security Challenges in Arab Countries, Beirut, Lebanon, 2009.
- Economic and Social Commission for Western Asia, Elements of Governance in Arab Countries, Governance and Institutional Transformations in Arab Countries Affected by Conflict, 2016, Doha.
- UNDP (2010), Human Development Report 20th (2010) Annirersary Edition, the Real wealth of Nation: pathways to human development. ,

- Dr. Dalia Al-Bitar, **Good Governance in Government Services**
- , Flash of Thought Research Journal, Issue 12, Kuwait, 2020.
- United Nations, Food and Agriculture Organization of the United Nations, South-South and Triangular Cooperation, Geneva, 2019.
- United Nations, General Assembly, the state of South-South cooperation for development, the sixty-seventh session, 2012.
- The United Nations, the United Nations Conference on Trade and Development, the seventeenth session, Sao Paulo, 2004.
- World Bank Group, Economic Center for the Middle East and North Africa Region, New Economy for the Middle East and North Africa Region, 2018.
- United Nations Rapporteur, Office of the High Commissioner for Human Rights, The Right to Development, Geneva, 2018.
- United Nations Development Programme, Human Development Report 2013, The Renaissance of the South, Human Progress in a Diverse World, 2013, Canada.
- The United Nations Sustainable Development Group, a reference guide on the 2030 sustainable development plan, translated by a team from the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020.

Difference in Development between the East and the West An Alytical Social Study

Khalil Abdullah Al-Jubouri *

Harith Hazem Ayoub **

Abstract

* **Master student/Department of Sociology/College of Arts/University of Mosul.**

** **Prof/Department of Sociology/College of Arts/University of Mosul.**

Development experiences vary around the world between the East and the West in many aspects due to the influence of the circumstances surrounding each country and the accompanying social and economic variables, the thing that has made countries, namely the developing ones, suffer from shortage in their developmental experiences; that is why the West countries should aid these countries in order to overcome obstacles and challenges via supporting them with the scientific expertise so as to able to provide the people of the society concerned with services in various sectors.

This research focuses on studying the developmental difference between the East and the West through three sections. The first of which focuses on mentioning some of the experiences in the East and the West to know the existing developmental difference between them; the second one tackles the challenges that have led to this difference whether stemming from global environment or at the level of the eastern countries; the third section deals with strategic works which have a significant role in consolidating cooperation between countries in order to minimize the developmental difference between the East and the West via focusing on minimizing the social differences in social developmental fields and making economic reforms to raise the standard of living of the developing countries.

Key words: development, development between, Development challenges.